وفي هذا الإطار يتطلب هذا الوضع تطوير هياكل النقابات الحالية، التي باتت ــ بعضها على الأقل ــ متخلفة عن الواقع الجديد للطبقة العاملة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تكون هناك نقابة، اسمها نقابة مؤسسات «عاليه»، تضم كل العمال الذين ينتمون إلى مهن ومراكز عمل مختلفة، لمجرد تواجدهم الجغرافي في بلد واحد. إن هذا التطوير لهياكل المؤسسات النقابية، هو عنصر يدفع، أكثر، نحو انخراط مزيد من العمال في النقابات، ويشجع، أكثر أيضاً، على توسيع قاعدة النقابات ونهوضها بدورها الفعلي، في الدفاع عن مصالح العمال، وفي تمثيلهم وطنياً واقتصادياً.

ومن المسائل التي ينبغي، في الواقع، أن تعالج بحرص شديد، مسألة التعاون فيما بين القوى الوطنية العاملة في إطار النقابات، معتمدة مبدأ التمثيل النسبي فيما بينها، لكي ترسي علاقاتها على أسس من التكامل والتعاون، بدلاً من أسس التنافس والصراع.

طبعاً، ينبغي هنا الحديث عن المنظمات الجماهيرية المختلفة. إن الحركة النسائية، على سبيل المثال، تطور دورها، لكن المعضلة، في بعض أقسام الحركة النسائية، انها لا زالت تحترف أسلوب العمل الخيري النسائي، بدلاً من التوجه إلى القطاع الذي يتسع، أكثر فأكثر، وهو قطاع العاملات الفلسطينيات في المؤسسات العربية وفي المشاريع الاسرائيلية، للدفاع عنهن وتمثيلهن، بالإضافة إلى القطاع الواسع من ربات البيوت، من جماهير النساء العريضة.

أما بشأن الحركة الطلابية فهناك الآن طبعاً، منظمات معترف بها سواء في الجامعات أم في المدارس الثانوية. وتوحيد هذه المنظمات، في مركز واحد للحركة الطلابية على صعيد الجامعات وعلى صعيد المؤسسات التعليمية الأخرى، في إطار اتحاد طلابي يشكل امتداداً للاتحاد العام لطلاب فلسطين في المناطق المحتلة، هو من بين المهمات، التي ما زالت تقع على عاتق الحركة الطلابية، لتطوير دورها وتوحيد نشاطاتها ونضالاتها، في مختلف أماكن تمركزها وتجمعها في المناطق المحتلة.

أما بشأن المعلمين والمهنيين فقد جرى تطور هام تحق الإشارة إليه؛ إذ ان قيام لجان للمعلمين ولجنة عامة تمثل سائر المعلمين، بالإضافة إلى نقابات المهنيين، كان من بين الأحداث البارزة، على صعيد الحركة الجماهيرية، خلال السنتين الماضيتين.

هناك أيضاً، قضية لا تزال دون اكتمال، وهي قضية الدفاع عن الأرض. لقد كانت هناك لجان تنشأ وتعمل لمواجهة عمل استيطاني في مناسبة معينة، ثم يتوقف عمل هذه اللجان. ولجان الدفاع عن الأرض ينبغي أن لا تقتصر، بالتأكيد، على أبناء القرية المستهدفة، بل ينبغي أن يشترك فيها، كما كان يحدث في بعض الأحيان، ممثلون عن القرى الوطنية المختلفة، لكي تتحول، قضية الأرض في قرية ما، إلى قضية وطنية عامة. ولكي يكون هناك نوع من الاستمرارية والتواصل، في عمل لجان الدفاع عن الأرض.

وفي المحصلة أريد أن أقول: إن هناك آفاقاً مفتوحة لتطوير عمل الحركة الجماهيرية، في المناطق المحتلة لتنظيمها، وان اندفاع الجماهير الواسعة، في المناطق المحتلة، للانتظام في